# التحول الديمغرافي و أثره على تغير هيكلة وتوزع الفئة النشيطة في الجزائر للفترة ما بين 1992-2008

أ. بن النوي عائشة
جامعة باتنة 1- الجزائر

**الملخص :**

تعتبر الفئة النشيطة هي الفئة الفعالة لأي مجتمع فهي قادرة على خلق الثروة وبالتالي هي العامل الأساسي للتنمية والرقي وإن الفئة النشيطة في الجزائر قد إرتفعت إلى أكثر من7 ملايين شخص ناشط وذلك من الإستقلال إلى غاية أخر تعداد لسنة 2008 وأن هذا التطور الملوحظ للطبقة النشيطة في الجزائر راجع إلى عدة عوامل إجتماعية و ديمغرافية والتي نذكر منها و أساسا التحول الديمغرافي السريع الذي عرفته الجزائر خلال فترة وجيزة ،بالإضافة إلى إرتفاع مستويات التعليم وكذا بداية تنامي مشاركة المرأة في سوق العمل ،و إرتفاع معدلات البطالة كما أن دراسة معدلات المشاركة السكان النشطين إقتصاديا أو ما يسمى بمعدل النشاط من الأمور الهامة بإعتباره يعكس مستور التطور الإقتصادي و الإجتماعي للبلاد

***Abstract:***

*Is the active population is effective class of any society they are able to create wealth and thés is the main factor for the développent and Progress though active group in Algeria has risen to more than 7 million people activity, from independence until the last census of 2008 and that this is noticeable développent of active layer in Algeria, see to several social and demographic factors which among them, and basically the rapid demographic transition, which I know Algeria during a brief period, in addition to high levels of education, as will as the beginning of the growing participation of women in the labor market, and high unemployment rates and the study involved the active population rates economically or so-called the rate of activity of the important things as concealed reflects the economic and social développent of the country.*

**مقدمة**

إن عملية التحول الديمغرافي هي نتيجة التحولات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي يمر بها المجتمع وهي كذلك محركا لها لحدة الترابط بين تلك المتغيرات و الإتجاهات السكانية ،ويعد النمو السكاني من أبرز الظواهر الديمغرافية في العصر الحديث إذ يمثل تحديا هاما للبشرية وخاصة لشعوب البلدان النامية والتي يتزايد سكانها بمعدل كبير ،يزيد عن معدل التنمية الإقتصادية فيها وتوفير الغذاء لسكانها ويرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية ،لهذا فإن دراسة النمو السكاني القائم على أساس الزيادة الطبيعية في بلد ما يسهم في تحديد المدة التي يستغرقها في الوصول إلى

حجم معلوم إذا إستمرت المعدلات على المستوى نفسه ،فهناك من يرى أن النمو الديمغرافي على أنه عامل مساعد ومصدرا مهما لتزويد سوق العمل باليد العاملة الضرورية لقيامه ،ولتشجيع حركية الإقتصاد ،كما أن الزيادة السكانية تساهم في زيادة مكونات الطلب المتعلقة بالإنفاق و الإستهلاك الذي يزيد من الأسواق وبالتالي يسهل تسويق مختلف المنتجات وبيعها ويحد من إنتشار البطالة في أوساط المجتمع ،في حين ان هناك من يرى أن هناك من يرى أن النمو الديمغرافي يعمل على التقليل من القدرة الإنتاجية ،من خلال زيادة الإستهلاك والإستغلال المفرط للثروات الطبيعية المحدودة مما يؤدي إلى تقلص هذه الموارد وتناقص الغلة نظرا لتقسيم نفس الحجم الإنتاج على عدد العمال الذي يتزايد من سنة إلى أخرى ،فعلى الرغم من وجود نماذج عديدة تفسر أثر العوامل الديمغرافية على النمو الإقتصادي إلا أنه يبرز في النصف الثاني من التسعينيات إتجاهات عالمية تعطي للعوامل الديمغرافية دورا كبيرا في تحديد النمو والتشغيل من خلال التأثير على سوق العمل وكذا الإدخار و الإستثمار ،والدخل فقد كان التوازن الديمغرافي في الماضي مرتكزا على المعدلات مرتفعة من الخصوبة والوفيات غير أنه حدثت تغيرات في هذا النمط في المراحل اللاحقة ،إثر إنخفاض السريع لمعدلات وفيات الرضع وزيادة توقع أمل الحياة اللذان أحداثا تحولات في البنية العمرية السكانية مما أدى بدوره إلى زيادة أعداد السكان في أعمار النشاط الإقتصادي (64-15) كما أن إستمرار إرتفاع مستوى الخصوبة لعقود متتالية إلى زيادة أعداد الصغار (14-0) بشكل ملفت ،حيث أن نسبة السكان حسب الفئات العمرية العريضة تعكس التأثير المتبادل لإرتفاع الخصوبة وإنخفاض الوفاة ،لأن أفواج الولادات الكبيرة العدد تنتج من أعداد النساء في أعمار الإنجاب من الأجيال السابقة وتؤدي زيادتها المستمرة إلى تراكم الفئة العمرية الكبرى التي تضم الناشطين إقتصاديا .

ولقد أصبح النمو الديمغرافي تأثيرا في معدلات البطالة والعمالة على مستوى حركتها الراهنة والمستقبلية من خلال إرتفاع عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل كل سنة سيؤدي النمو السريع للسكان إلى زيادة في أعداد القوى العاملة البشرية والذي بدوره يؤثر في العرض على اليد العاملة مما يسبب إرتفاع نسبة البطالة إعاقة عملية التنمية [1] .

**مشكلة البحث**

تعتبر التحولات الديمغرافية التي مرت بها الجزائر من أهم العوامل المؤثرة في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والتي بدورها أدت إلى حدوث مجموعة من الإنعكاسات التي كان لها الأثر على تطور السكان والذي شهد عدة تغيرات واضحة خاصة في التركيبة العمرية السكانية والمتمثلة أساسا في تراجع معدلات الخصوبة إنخفاض معدلات الوفيات نتيجة التحسينات التي كانت على المستوى الصحي نتج عنه تغير نسبي في الهيكل العمري والذي مس وبشكل أكبر الفئات العمرية في سن النشاط الإقتصادي والتي تمثل الفئة العمرية من (64-15 ) والتي لها صلة كبيرة بسوق العمل ،ولقد باتت

سياسة التشغيل منذ عشرية تشكل الإنشغال الأولى لدى السلطات العمومية ويرجع ذلك بالأساس إلى تزايد مستوى الطلب على العمل بوتيرة تفوق العرض وهو ما يعني إرتفاع مستويات البطالة ،ومع ذلك ما يرافق من ذلك من آفات وضغوط إجتماعية قد تهدد الإستقرار الإجتماعي فضلا عما ينتج من البطالة من هدر للطاقات وهروب الكفاءات وتراجع النمو الإقتصادي، مما يدفع إلى الدعم وخلق فرص عمل اللازمة لسد العجز ولمواجهة البطالة و من هنا نطرح التساؤلات الآتية:

ماهي أهم المراحل التحول الديمغرافي التي مرت بها الجزائر؟ ومدى تأثير العوامل الديمغرافية (الخصوبة ،والوفيات) التي كان لها إنعكاسات على تغيير هيكلة وتوزع الفئة النشيطة؟

**مفاهيم الدراسة**

- ✓ **مفهوم التحول الديمغرافي:** هو المرور من وضعية توازن ذات خصوبة عالية ووفيات عاليتين إلى وضعية توازن ذات خصوبة ووفيات منخفضتين خلال مدة زمنية وهذا يكون موزايا لتنمية إجتماعية و إقتصادية [2]

✓ **مفهوم الفئة النشيطة:**

**حسب المنظمة الدولية للعمل** [3]: هي الفئة التي تضم كل الأشخاص الذين مارسوا نشاطا إقتصاديا أو تجاريا ساعة على الأقل خلال أسبوع يبحثون عن عمل أو يؤدون الخدمة الوطنية

**حسب الديوان الوطني للإحصاء** : هي تلك الفئة التي تضم كل من السكان النشطون والمشتغلون فعلا وكذا الذين يبحثون عن عمل[4]

**ا.التحول الديمغرافي في الجزائر**

فالتحول الديمغرافي الذي مرت به الجزائر يمكن تقسيمه إلى أربع مراحل

**1. مراحل التحول الديمغرافي في الجزائر**

**1.1 المرحلة الأولى (1900-1945 )**: في الفترة الممتدة بين 1900-1945[5] كانت الوفيات والولادات مرتفعة جدا وتقريبا في مستوى 30‰ وهذه الخاصية تتصف بها البلدان المتخلفة وقد نتج عن هذه الوفيات والولادات المتقاربة معدل نمو منخفض جدا حوالي 0.5% ،وتعود الأسباب في ذلك إلى الظروف الإقتصادية و الإجتماعية التي عاشتها البلاد كالمجاعة والأوبئة التي مرت بالجزائريين في تلك الفترة . أما الفترة بين 1921-1945[6] شهد المجتمع خلالها صعوبة في العيش وبالخصوص سكان الأرياف ،فقد وصل معدل الوفيات إلى 29.4‰ بين 1921-1925 وسجل معدل النمو الطبيعي 0.78% خلال الفترة نتيجة صعوبة الحياة وكذلك ماحدث من جفاف و مجاعة ،فإختار الكثير من الجزائريين الذهاب إلى الحرب (الحرب العالمية الثانية) هروبا من الجوع فبالإضافة إلى الوفيات المسجلة في الحرب العالمية الثانية والتي نذكر منها فقدان الجزائريون في حوادث 8 ماي 1945 إلى ما يقارب 45 ألف نسمة في يوم واحد وهو ما ميز هذه الفترة هو معدل الولادات المرتفع الذي قدر بـ 43.4‰ ما

بين 1931-1935 وبقي على حاله إلى غاية نهاية الفترة وبالمقابل لهذا الإرتفاع في معدل الولادات كان لايزال معدل الوفيات مرتفعا 30‰،وما يمكن قوله عن المعدل النمو الطبيعي خلال هذه المرحلة على أنه كان يقدر بحوالي 1% سنويا وإن هذا الإرتفاع في معدل الولادات كان نتيجة تعويض الوفيات التي مست البالغين في الحرب العالمية الأولى الذين جندوا إجباريا من قبل السلطات الفرنسية نتيجة الاوضاع المعيشية السيئة التي ميزت سكان الجزائر .

**2.1 المرحلة الثانية (1945-1970 )**: زيادة إستمرار معدل الولادات أين وصل سنة 1970 إلى أعلى قيمة له وهي 50‰ خلال هذه الفترة شهد معدل الوفيات تقلبات عديدة في منحناه وفي الإتجاهات حيث قدر معدل الخام للوفيات بـ 16.7‰ ،وقد وصل معدل النمو الطبيعي في سنة 1970 بـ 3.34% مما أعطى للجزائر خاصية الإنتماء للدول ذات النمو القياسي للسكان [7]

بينما الفترة الممتدة بين 1970-1985 كانت الوفيات تتراجع بنمط أسرع بكثير من سرعة تراجع الولادات و هذا المعدل جعل معدل النمو الطبيعي يحتفظ بقيمته المرتفعة متجاوزا دائما 3% و لكن بعد هذه الفترة بدأ معدل الولادات في التراجع تدريجيا أما عن معدلات الوفيات فقد سجلت 15.54‰ وكان السبب في سرعة تراجع الوفيات هو إهتمام الحكومة الجزائرية بالأطفال والرعاية الصحية المجانية كفتح مراكز صحية كثيرة تولي الإهتمام بالسكان،أما السبب الرئيسي في إنخفاض الولادات خلال هذه الفترة يرجع إلى إنخفاض نسبة المتزوجين أولا ،و الخصوبة الزواجية ثانيا أما السبب الرئيسي في بقاء معدل النمو الطبيعي يفوق 3% [8]هو عدم إنتشار الوعي لدى الأسر الجزائرية في إستخدام وسائل منع الحمل وكذلك قلتها و إنعدامها .

**3.1 المرحلة الثالثة (1971-1992 )**: في الفترة مابين (1985-1989 ) عرفت إنخفاضا محسوسا في عدد الولادات مع إنخفاض مستويات الوفيات لكن بوتيرة اسرع وتحديدا خلال الفترة من 1985-1986[9] لكن تجاوزت سرعة تراجع الولادات سرعة تراجع الوفيات فقد سجلت الولادات 11.4% أما الوفيات فقد سجلت 4.4% فكانت النتيجة بداية تباطؤ معدل النمو الطبيعي 2.74% وهذا راجع إلى الحملة الكبيرة من طرف الدولة في نشر مراكز حماية الامومة والطفولة على المستوى الوطني وتوعية الافراد بفكرة تنظيم العائلي مع توفيرها لموانع الحمل فقد إنخفض معدل النمو الطبيعي 2.49% سنة 1990 .

**4.1 المرحلة الرابعة 1992 إلى يومنا هذا** : وخلال الفترة بين (1992-1998)كان معدل الخام للوفيات شبه ثابت حول قيمة تقارب 6‰ أما مستو الولادات في هذه المرحلة شهد إنخفاضا شديدا فلقد إنخفض معدل الولادات الخام خلال هذه الفترة ليصل إلى 21.02‰ سنة 1998 وهذا من نتائج برنامج التخطيط العائلي الذي بادرت الجزائر في تطبيقه،وكنتيجة لثبوت الوفيات وتراجع الولادات فقد إنخفض معدل النمو الطبيعي من 2.49% سنة 1990 إلى 1.57% سنة 1998 مقارنة بالولادات ويعتبر

المستوى الذي وصلت إليه الوفيات جد متطور رغم أن خلال التسعنيات مرت بظروف أمنية ادت إلى تسجيل نسبة معتبرة من الوفيات حيث سجل معدل النمو الطبيعي 1.51% و1.48% و1.63% خلال سنوات 1999 ،2000،2004 وبعد ذلك إستمر بنفس الوتيرة ففي سنة 2008 وصل إلى 1.91%.وهو ما سيوضحه المنحنى التالي فيما يخص إتجاهات معدل المواليد الخام والوفيات وكذا معدل النمو الطبيعي.[10]

**المنحنى رقم (01 ):يوضح تطور معدل المواليد الخام والوفيات والنمو الطبيعي من 1901-2006**

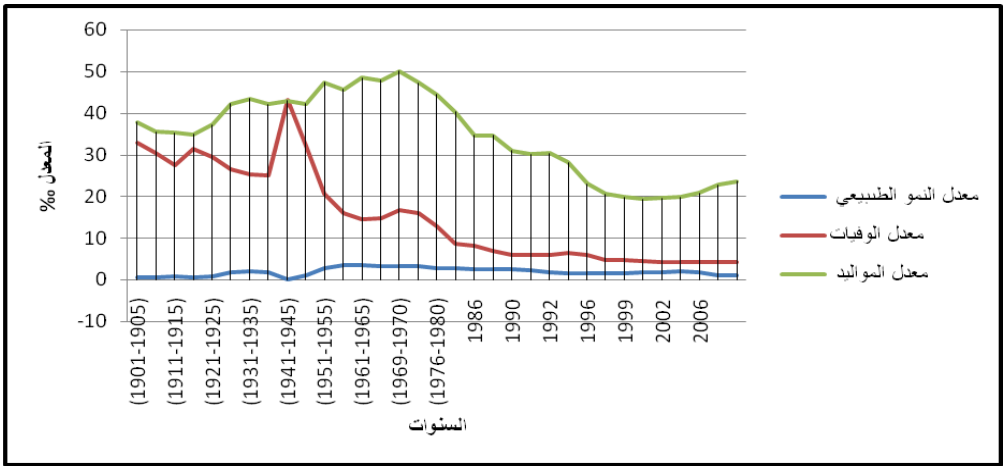


**Source** : Rachida Benyahia « aprçu sur la schéma de la croissance démogaphique en Algérie » ,revue science humain N°34 décembre2010,p28.
ONS,Démographie Algérienne,2008,N°520.

## 2. أشكال التحول الديمغرافي

**1.2 الخصوبة** : تعد الخصوبة من وجهة النظر الديمغرافية من العناصر الأساسية في دراسة السكان فهي إلى جانب تأثرها بالعوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية إلا أنها ذات تأثير كبير على تشكيلة طبيعة التركيب السكاني ،ويرجع ذلك إلى كون إرتفاع أو إنخفاض مستو الخصوبة يؤدي بدوره إلى زيادة أو نقصان التراكم العددي في قاعدة الهرم السكاني و إتساعه أو ضيقه بوجود أو عدم وجود ما يعرف بظاهرة التجدد أو الإحلال ،كما يؤدي بالتالي إلى إنخفاض أو إرتفاع مستو كبار السن بالنسبة لمجموع السكان ،كما أن هذا الإتساع أو الضيق في قاعدة الهرم السكاني يؤدي إلى نتائج إقتصادية و إجتماعية تنعكس بدورها على معدلات النمو السكاني[11].

كما أنها تعكس أنماط السلوك الإنجابي للأزواج ، ولقد إنخفض معدل الخصوبة الكلية في الجزائر (وهو متوسط عدد المواليد الأحياء للمرأة الواحدة خلال حياتها الإنجابية من 7.8 أطفال في سنوات السبعنيات إلى 4.5 طفل/إمرأة سنوات التسعنيات و إلى 2.3 طفل /إمرأة سنة 2006 ،ويرجع ذلك بالأساس إلى قبول المجتمع بأساليب منع الحمل و الإرتفاع في متوسط سن الزواج وإن كان ذلك راجعا في كثير من الأحيان إلى تأخير سن الزواج للنساء من أجل إتمام تعليمهن وبدء مشوارهن المهني و أيضا من العوامل الإضافية إرتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب .

وسنحاول في هذا العنصر التطرق إلى اهم معدلات الخصوبة وتطورها العام

**1.1.2المؤشر التركيبي للخصوبة :** يعبر هذا المؤشر عن عدد الأطفال لكل إمرأة وهو أسهل طريقة في معرفة إتجاه الخصوبة وعدد الولادات من خلال فترتها الإنجابية مع افتراض بقائها على قيد الحياة وهو ما سيوضحه المنحنى التالي .

**المنحنى رقم (02) تطور المؤشر التركيبي للخصوبة (طفل لكل إمرأة) للفترة من 1992-2008 في الجزائر**

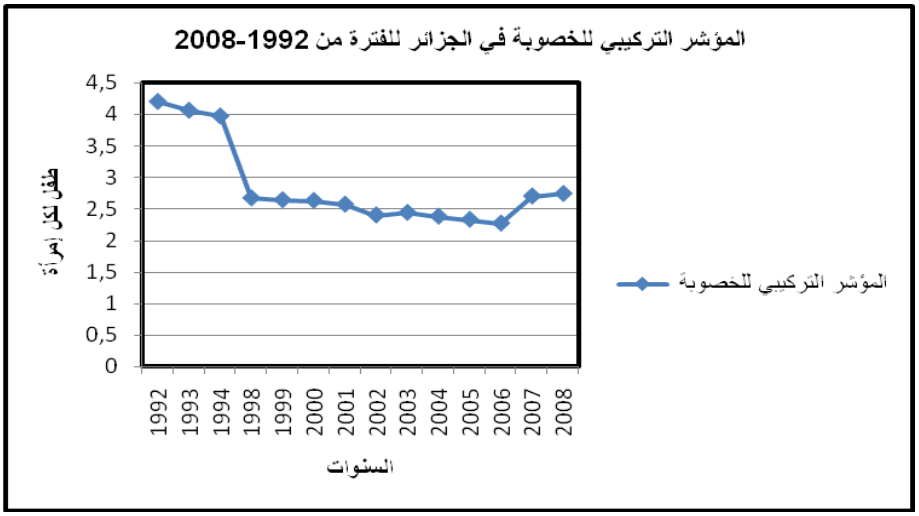


Source : :ONS, **Enquête Algérienne sur la santé de mère et de l'enfant : rapport principal, Algérie** 1992,p215.
ONS, **collection statistique**, « Recensement De Population Et De L'habitat»,Algérie,1998, N$^{0}$80, p8.
:ONS , **Collection statistique**, «Natalité, Fécondité Et Reproduction En Algérie» ,Algérie, 2008

أما عن تفسير هذا الإنخفاض المستمر في مؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر وخاصة للفترة من 1992-2008 أين شهد عدد الأطفال لكل إمرأة انخفاضا حيث قدر العدد في سنة 1992 بـ 4 أطفال لكل إمراة ليعرف بعدها إنخفاضا تدريجيا ليبلغ في سنة 2008 بـ 2.7 طفل /إمرأة ويرجع الكثير من المتخصصين في القضايا السكانية على أنه توجد العديد من الأسباب الإقتصادية والإجتماعية المسؤولة عن هذا والتي من ضمنها والأساس فيها تحسن التعليم العام لدى المجتمع الجزائري وبالأخص الإناث وكذلك يمكن إرجاع هذا الإنخفاض إلى نتائج البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي في سنة 1983 ومدى إنتشار وسائل منع الحمل أضف إلى ذلك وعي المرأة بعدم إنجاب الأطفال إلا بعد الوصول إلى مستوى معيشي لا بأس به ،وخروج المرأة لميدان العمل .

**2.1.2الوفيات :** وتعتبر المحدد الثاني للنمو ( التغير ) السكان ويدعى البعض أن أثر هذا العامل لا يظهر فقط في تغير حجم السكان بل في تركيبهم كذلك وخصوصا التركيب العمري ،و من هنا فإن التحكم في الوفيات يلقى قبولا أكثر مما يلقاه التحكم في الخصوبة وقد شهدت معدلات الوفيات ومنذ أواخر القرن الماضي هبوطا مستمرا خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة تقدم و إنتشار الخدمات والرعاية الصحية والطبية ليس فقط في الدول المتقدمة بل و حتى في العديد من البلدان النامية [(12)].

كما تشير معظم الإحصائيات الصحية و نتائج المسوح الأسرية التي قامت بها الجزائر إلا أن التحسن في المستوى الصحي للسكان مس بشكل عام صحة الأم والطفل خاصة مما أدى إلى إنخفاض معدل الوفيات الخام في الجزائر حيث قدر سنة 1998[13] بـ5.56‰ وترافق هذا الإنخفاض المشاهد في معدل الوفيات الخام بإنخفاض مماثل في معدلات وفيات الرضع و الأطفال دون سن الخامسة ووفيات الأمهات .

**المنحنى رقم (03) :تطور معدل الوفيات الخام في الجزائر في الفترة من 1992-2008**

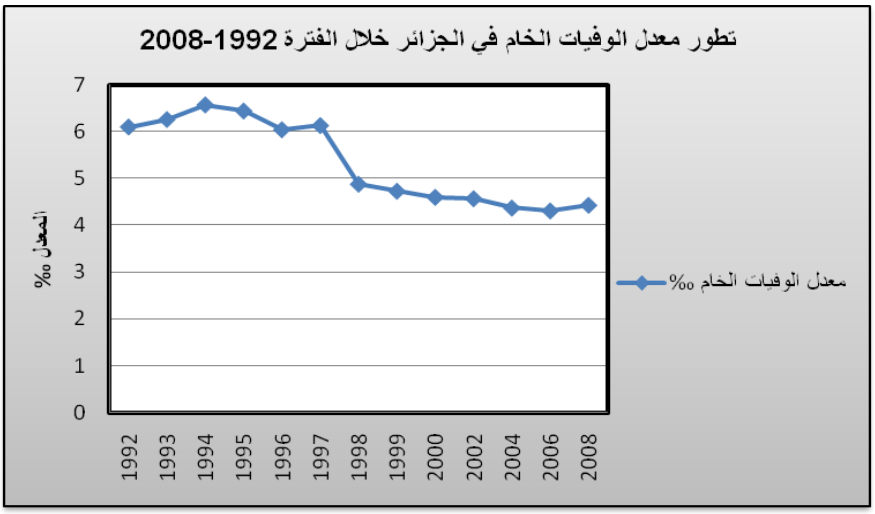


Source :Démographie Algérienne,2008,n520.

و على غرار ما تشير إليه معطيات المنحنى المذكور أعلاه أن مستوى الوفيات العامة في الجزائر و خلال الفترة الممتدة من 1992-2008 إنخفضت وبشكل متواصل مع الميل إل الجمود والركود الواضح خلال سنوات التسعينيات ،فنجدها قد قدرت بـ 6.03‰ سنة 1992 لتعرف إنخفاضا إلا بداية من سنة 1998 أين بلغت 4.87‰ إل غاية أن تبلغ سنة 2008 بـ4.42‰ إن هذا الإنخفاض المحسوس في الوفيات العامة مرتبط في جزئه الكبير عل التطور الأساليب الصحية و الوسائل الطبية والعلاجية و الوقائية و نجد ذلك من خلال توسع شبكة الخدمات الصحية في بلدنا من عيادات و مستشفيات ومراكز حماية الأمومة و الطفولة أو حتى قاعات العلاج البسيطة وكذا الإطار الطبي العام والخاص .

## II. هيكلة الفئة النشيطة و توزعها

### 1. القوى العاملة المشتغلة

**1.1تطور معدلات النشاط بالنسبة لإجمالي السكان :** تعتمد سياسات التشغيل في وضع برامجها بناءا على المعطيات التي ترصدها الدراسات الإحصائية و المتعلقة بالتعداد الخاص بالفئة النشيطة أو إحصاء القوى العاملة بشكل عام سواء تعلق الأمر بعدد السكان المشتغلين فعلا أو الذين يمرون بمرحلة بطالة أي العاطلين عن العمل ،و إن حجم وبنية السكان النشطين ( القوى العاملة للفئة المتراوحة بين

15-64 ) في الجزائر و التي تنطبق نظريا على الأشخاص الذين هم في سن العمل والتي تعطي دليل على ضالة حجم القوى العاملة وخاصة أن القادرين على العمل وغير الراغبين في العمل لسبب أو لأخر كبير في الجزائر ومن جهة تعتبر منخفضة مقارنة بالمستويات الدولية ،وخاصة ما شهده سوق العمل في الجزائر من إختلالات حادة خاصة خلال سنوات التسعينيات أين إرتفعت معدلات البطالة إلى أكثر من 28% من مجموع القوى العاملة أي ما عادل 2.2 مليون شخص.

**الجدول رقم (01): يوضح تطور حجم السكان الإجمالي وحجم السكان النشطين في الجزائر خلال الفترة 1992-2008**

| السنة | السكان الإجمالي | السكان النشطين | معدل النشاط % |
|---|---|---|---|
| 1992 | 26271000 | 6318000 | 24.05 |
| 1993 | 26894000 | 6561000 | 24.40 |
| 1994 | 27496000 | 6814000 | 24.78 |
| 1995 | 28060000 | 7561000 | 26.95 |
| 1996 | 28566000 | 7811000 | 27.34 |
| 1997 | 29045000 | 8072000 | 27.79 |
| 1998 | 29507000 | 8326000 | 28.22 |
| 1999 | 29965000 | 8589000 | 28.66 |
| 2000 | 30416000 | 8153000 | 26.80 |
| 2001 | 30879000 | 8568000 | 27.75 |
| 2003 | 31600000 | 8762326 | 27.73 |
| 2004 | 32080000 | 9469946 | 29.52 |
| 2006 | 33481000 | 10100000 | 30.17 |
| 2007 | 34096000 | 9969000 | 29.24 |
| 2008 | 34591000 | 10315000 | 29.82 |

**المصدر**: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال التعرض إلى إحصائيات السكان والفئة النشيطة ومن خلال الجدول المذكور نجد أن معدلات النشاط عرفت إرتفاعا حيث شهدت معدلات النشاط إنخفاضا قدر بـ 24% خلال السنوات من 1992 إلى غاية سنة 1994 ،ولكن مع بداية عام 1995 عرفت إرتفاع أين تراوح بين 26% و28 % إلى غاية سنة 1999 لتواصل بعد ذلك في الإرتفاع أين قدرت النسبة ما بين 29% و30% طول الفترة من 2004 إلى 2008 ولكن إجمالا تعرف إنخفاض وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها فتوة التركيب العمري لسكان وكذا إرتفاع معدلات الإلتحاق بالتعليم لكلا الجنسين .

**2.1 توزيع الفئة النشيطة حسب القطاعات الإقتصادية :**

إن دراسة التوزيع القطاعي للعمالة يعد من الأمور الهامة في دراسة مسار التنمية وتوجهاتها الإقتصادية و إنعكاساتها على مساهمة القطاعات في عملية التنمية إذ غالبا ما تواكبها تحولات جوهرية في هياكل التشغيل لذا سنحاول التعرف على توزيع قوة العمل المشتغلة بين القطاعات الإقتصادية

**المنحنى رقم (04) يوضح توزيع العمالة حسب القطاعات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1992-2008**

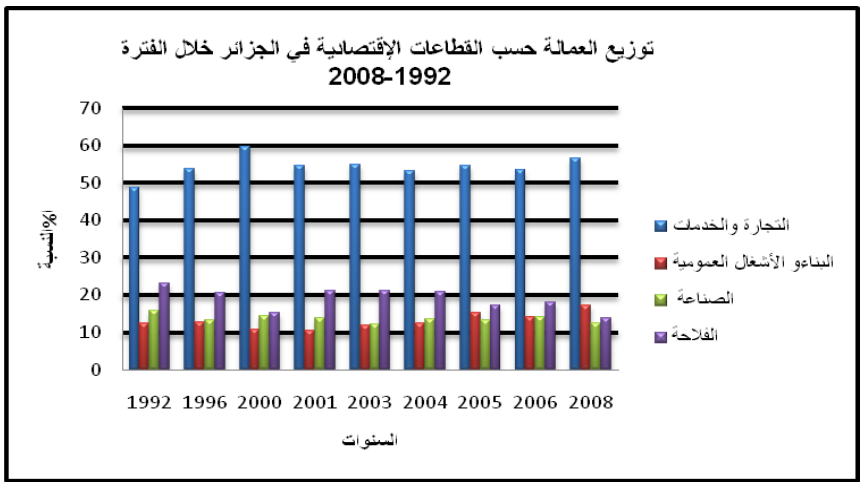


**المصدر**: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال توزيع العمالة إنطلاقا من معطيات الجدول والموضحة في المنحنى ضمن إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء نجد تركز اليد العاملة بنسبة أكبر في قطاع الخدمات والتجارة الإدارة على طول الفترة الممتدة من 1992-2008 بنسب متزايدة لتبلغ 56.6% من اليد العاملة سنة 2008 ،أي تجاوزت نصف اليد الكلية وهذا ما يعكس السياسة الإقتصادية المتبعة وتوجهات سوق العمل المصاحبة له فنجد من الأسباب الرئيسية وراء إرتفاع هذه النسبة في هذا القطاع وهذا راجع إلى سهولة الربح دون عناء هذا من جهة ومن جهة أخرى دعم الدولة وفتح المجال أمام النشاطات الخدماتية والتجارية وكذا إعادة التوظيفات الإدارية بعد ما تخلت الدولة عنها في إطار الإصلاحات الإقتصادية التي كانت مع بداية سنوات التسعينيات ،لكن عرفتها نسبه إرتفاع مع تزامن إطلاق برامج الإنعاش الإقتصادي مع بداية سنة 2000 أين بلغت النسبة بـ 59.5% وهي أعلى نسبة سجلت في المقابل نلاحظ ان اليد العاملة في كل من قطاع الصناعة والأشغال العمومية والبناء وخاصة قطاع الصناعة وخاصة في عشرية التسعينيات والتي كانت من أهم أسبابها تدهور الأوضاع الأمنية والخراب الذي حل بالبلاد ،بالإضافة إلى سياسة التعديل الهيكلي التي أدت إلى غلق عدد كبريات المؤسسات الصناعية اين تراوحت نسبة اليد العاملة فيها 12%وذلك سنة 2008،في حين يشهد قطاع الأشغال العمومية والبناء إرتفاعا مقارنة بقطاع الصناعة أين بلغت النسبة 17.2% في نفس السنة و إن الإنخفاض في قطاع الصناعة راجع أساسا ولما يتطلبه القطاع من مهارات وتقنيات تفتقدها سوق العمل الجزائرية ،أما بالنسبة لقطاع الفلاحة بعد ما كان يسجل إرتفاعا في اليد العاملة مقارنة بقطاعي الصناعة و الأشغال العمومية والبناء حيث بدأ يشهد

تراجعات و اضطرابات في اليد العاملة التي عرفت تذبذبا بين الارتفاع و الإنخفاض التدريجي خلال فترة 1992-2008 ،أين بلغت نسبتها سنة 2008 بـ 13.7% مقارنة مع سنوات 1992و1996 التي قدرت بـ 23.2% و20.6% على التوالي ويرجع ذلك بسبب نمط التقليدي المتبع في مجال الفلاحة الذي أصبح عامل تنفر منه اليد العاملة بالإضافة إلى النزوح الريفي ولكن رغم التحفيزات التي تقدمها الدولة في مجال التنمية الريفية التي إعتمدتها الدولة ،أضف إلى ذلك الطابع الموسمي الذي تتسم به يعتبر هو الأخر واحد أهم العوامل في تراجع نسبة اليد العاملة ،لما يتطلبه من صبر في تحقيق والمداخيل على عكس القطاعات الأخرى لسهولة الولوج وتحقيق الأرباح.

**3.1. توزيع العمالة حسب المهنة** : إن توزيع العمالة وحسب نوع العمل الذي يؤديه العامل وبغض النظر عن التصنيفات القطاع الإقتصادي الذي يعمل به ويكتسب هذا النوع من العمالة هذا النوع من التصنيفات أهمية بالغة في دراسة القضايا المتعلقة بالتشغيل ووضع سياسات وبرامج التشغيل سواء تعلق الأمر بالعمل المأجور أو دعم أصحاب المشاريع الخاصة من أرباب العمل أو غيرها .

**المنحنى رقم (05):يوضح توزيع العمالة حسب المهنة خلال الفترة من 1997-2008**

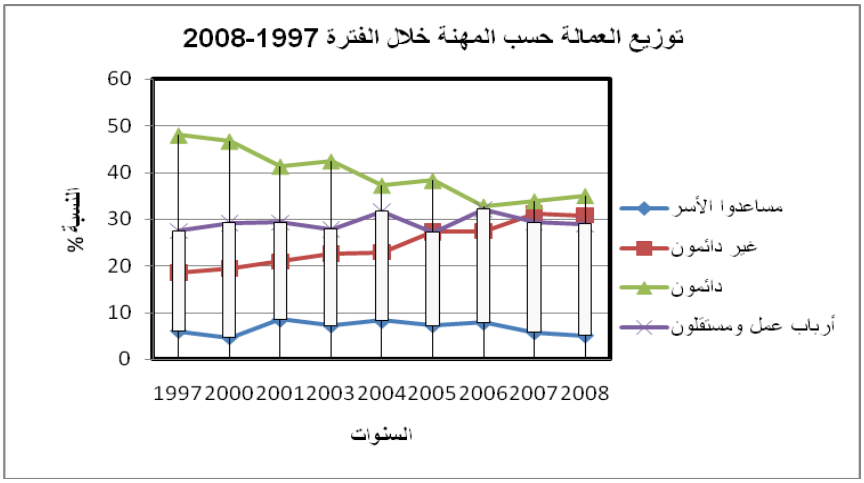


**المصدر**: الديوان الوطني للإحصاء

إن الشئ الذي يمكن ملاحظته من خلال المنحنى هو أن نسبة عمالة الأجراء الدائمين هي في إنخفاض تدريجي مقارنة بسنة 1997 فبعد ما كانت تمثل 48% من اليد العاملة المشتغلة لتبدأ في التراجع منذ سنة 2000 بنسبة 46.7% لتسجل أدنى مستوى لها سنة 2006 بنسبة 32.7% في المقابل ترتفع نسبة معدلات المناصب الغير دائمة إنطلاقا من سنة 2000 بنسبة 19.5% لتعرف إرتفاعا تدريجيا إلى غاية أن بلغت 30.79% و من جهة أخرى تعرف فئة أرباب العمل والمستقلون تذبذبا في نسبها خلال طول الفترة من 1997-2008 أين تراوحت بين 27% و32% ،وتأتي في الأخير النسب الخاصة بمساعدوا الأسر التي عرفت أيضا تذبذبا في نسبها أين بلغت 6% سنة1997 ولكن منذ سنة 2001 إلى غاية سنة 2006 عرفت إرتفاعا طفيفا تراوح بين 7%و8% لتعود وتنخفض سنة 2008 قدر

بـ 4% ،لأن هذا النوع من المناصب لا يلقى رواجا في سوق العمل كنتيجة حول توزيع العمالة حسب المهنة تعطي نظرة حول سياسة التشغيل المتبعة .

### 4.1 تطورات الطلبات وعروض العمل ومستويات التوظيف خلال الفترة من 1992-2001

ويمكن توضيحها من خلال المنحنى التالي الذي يشمل مجموعة من الإحصائيات الخاصة بطلب العمل وعرضه و كذا المستويات المحققة في التوظيف.

**المنحنى رقم (06) يوضح تطور طلبات وعروض العمل في الجزائر خلال الفترة 1992-2001**

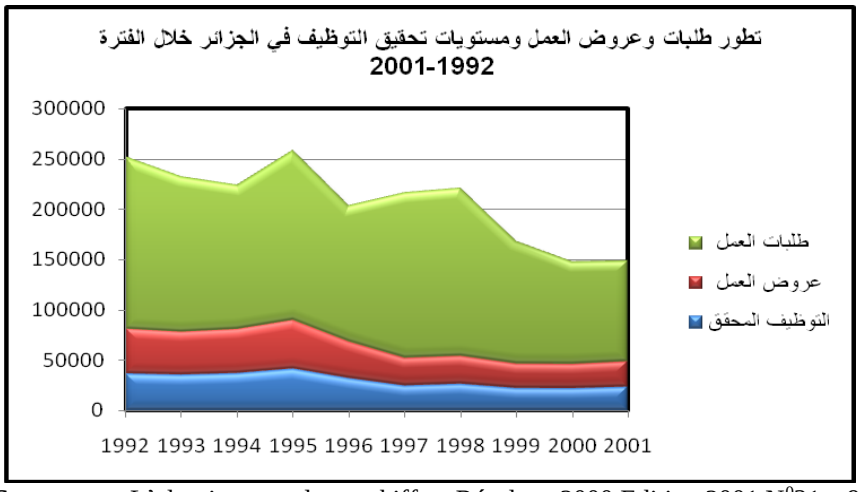


**Source** :ons,L'algerie en quelques chiffres Résultats 2000,Edition 2001,N°31,p 9.

يتبين لنا من الوهلة الأولى الفوارق والفجوات التي برزت بين العرض والطلب وكذا مناصب الشغل المحققة إذ منذ سنة 1992 إلى غاية سنة 2001 قدر عدد الطلبات على العمل بـ 170709 طلب مقابل 44815 عرض عمل اما ما حقق منها ميدانيا إلا 36668 توظيف لتعرف إنخفاض تدريجي لتصل إلى 99913 طلب مقابل 25662 عرض عمل أما ما كان محققا منها فقدر بـ 23696 وظيفة ،كما يمكن ملاحظة إنخفاض طلبات العمل من الأفراد وهذا ليس معناه بالضرورة أنهم وجدوا أو تحصلوا على وظائف بل لعلمه وإدراكهم إنخفاض إمكانية التوظيف ،كما أنه يدل على إنخفاض مناصب الشغل الجديدة من جهة وتزايد البطالين من جهة أخرى .

### 2.القوى العاملة غير مشتغلة

**1.2 تطور حجم ومعدلات البطالة:** تظهر مشكلة البطالة في كل المجتمعات عندما يفشل النظام الاقتصادي في توفير فرص عمل دائمة لجميع أفراد الفئة النشطة، كما يعتبر استمرارها وتفشيها مصدرا لتوترات دائمة. وفي ما يلي سنقدم بعض الإحصائيات فيما يخص تطور حجم الفئة العاطلة ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة من 1992-2008

**الجدول رقم (02):يوضح تطور حجم ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة من 1992-2008**

| السنة | حجم البطالة | نسبة البطالة % |
|---|---|---|
| 1992 | 1344000 | 21.2 |
| 1993 | 1519000 | 23.1 |
| 1994 | 1660000 | 24.4 |
| 1995 | 2125000 | 28.1 |
| 1996 | 2186000 | 27.98 |
| 1997 | 2257000 | 27.96 |
| 1998 | 2333000 | 28.02 |
| 1999 | 2510000 | 29.2 |
| 2000 | 2427726 | 29.5 |
| 2001 | 2339449 | 27.3 |
| 2002 | 2413000 | 25.9 |
| 2003 | 2078270 | 23.7 |
| 2004 | 1671533 | 17.65 |
| 2005 | 1448288 | 15.25 |
| 2006 | 1240842 | 12.29 |
| 2007 | 1374634 | 13.79 |
| 2008 | 1169000 | 11.33 |

المصدر :الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال تصفحنا لهذه الإحصائيات المبينة في الجدول المذكور أعلاه نلاحظ على أنها تشير إلى كون ظاهرة البطالة في الجزائر قد مرت بمرحلتين بارزتين ومتعاكستين في الإتجاه على العموم ،حيث سجلت الفترة من 1992إلى غاية سنة 2000 إرتفاعا في معدلات البطالة حيث إنتقلت من 21.2% سنة 1992 إلى 29.5% سنة 2000 وهذا يمكن إرجاعه إلى الضائقة المالية التي مرت بها الجزائر الناجمة عن إنخفاض أسعار النفط وبالتالي تقلص وإنخفاض مداخيل الجباية البترولية من جهة وعجز جل مؤسسات الدولة العمومية عن عدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة من جهة أخرى ،لأن في الواقع هذه الزيادة في البطالة نجد تفسيرها في إنخفاض النشاط التنموي في البلد خلال هذه الفترة لكون التشغيل يعتمد على الإستثمار وهذا الأخير سجل تراجعا كبيرا خلال سنوات التسعينيات ،بسبب الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر ضف إلى ذلك الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر أثرت بشكل كبير على المؤسسات الإقتصادية العمومية ،دفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال إما نتيجة لإعادة

الهيكلة أو غلقها لعدم إيجاد تمويل حيث تم تسريح أكثر من 50000 عامل وغلق أكثر من 1000 مؤسسة عمومية ما بين 1994-1998،بالإضافة إلى غياب سياسة واضحة للتشغيل .

في حين سجلت الفترة الممتدة من 2001-2008 تراجعا محسوسا لمعدلات البطالة وعرفت إنتقالا فريدا من نوعه مقارنة بنتائج السنوات السابقة حيث وصل عدد البطالين سنة2004 بـ 1671533 بطال بنسبة تقدر بـ17.6% ،من إجمالي الفئة النشيطة لتسجل بعد ذلك إنخفاضات تدريجية إلى غاية أن وصلت إلى 11.33% سنة2008 بحجم 1169000 بطال

في رأينا إن تراجع نسبة البطالة السنوات الأخيرة راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن في الوضعية الأمنية للبلاد في أواخر التسعنيات التي ساعدت على الإستقرار الإقتصادي ومع تحسن المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية التي ساهم فيها بقدر كبير مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي .

### 2.2 توزيع البطالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس

إن الشئ الذي يمكن ملاحظته أن البطالة في المنطقة الحضرية تفوق نظيرتها ي المنطقة الريفية ولكن كيف تنتشر البطالة بين الرجال والنساء هذا ما سيوضحه المنحنى التالي .

**منحنى رقم (07):يوضح توزيع البطالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس**

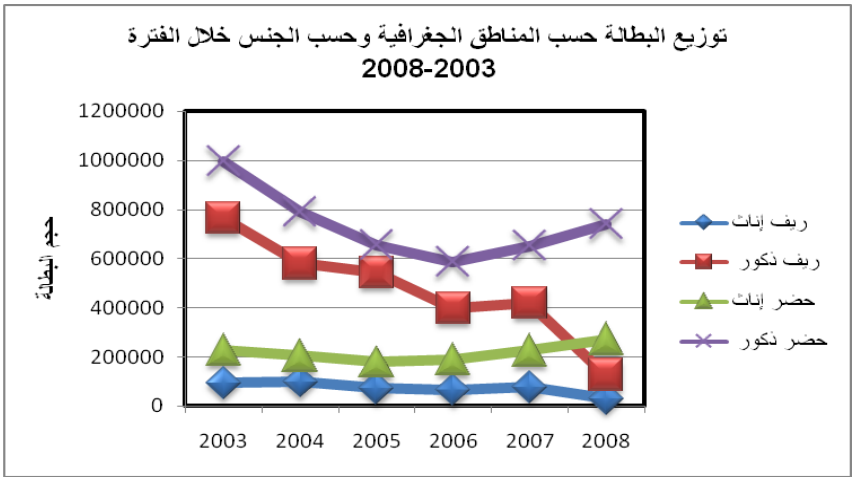


**المصدر**: الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال ما هو موضح في المنحنى وحسب الشكل يتضح أن حجم البطالة في المناطق الحضرية يفوق عن المناطق الريفية مسجلة أعلى إرتفاع لها بحجم 1223119 بطال، بنسبة58.85% وهذا سنة 2003 ويصاحبها أعلى حجم للبطالة في المناطق الريفية لنفس السنة بـ 855151 بطال أي بنسبة 41.15%،لتشهد البطالة الريفية إنخفاض مستمرا إلى سنة 2008 بأدنى حجم لها بـ 157000 بطال في مقابل بطالة مرتفعة في المناطق الحضرية قدرت بـ 1012000 بطال من البطالة الإجمالية وذلك راجع إلى تركز اليد العاملة في المناطق الحضرية أكثر والتي عانت بسبب النزوح الريفي .

ومن جهة أخرى نجد توزيع البطالة بين الذكور والإناث حيث يتضح من خلال المنحنى أن البطالة لدى الذكور أكبر من بطالة الإناث والتي بلغت سنة 2003 بـ 995969 بطال في حين بلغت عند الإناث

227150 بطال وهذا في المناطق الحضرية أما بالنسبة للمناطق الريفية فسجلت 763964 بطال و91187 بطال للإناث هذا بالنسبة لسنة 2008 لتعرف بعد ذلك إنخفاض تدريجي لكلا الجنسين أين وصلت سنة 2008 بـ 127000 للذكور و30000 للإناث على التوالي ،ولذلك نجد أن بطالة الإناث جد منخفضة مقارنة ببطالة الذكور سواء في المناطق الريفية أو الحضرية.

**3. هيكلة العمالة النسائية**

عرفت الجزائر في الفترة الأخيرة تغيرا في إيديولوجية المجتمع الجزائري حول مساهمة المرأة الجزائرية في سوق العمل حيث إرتفعت نسبة الأنشطة التي تقوم بها النساء من 1.8% سنة 1996 إلى 9.6% سنة1998[14] أي بزيادة جد معتبرة وفي فترة وجيزة وترجع هذه المشاركة الكبيرة للمرأة في سوق العمل بالجزائر إلى مجموعة من العوامل الأساسية أهمها [15]:

- ✓ تزايد نسبة الفقر في المجتمع
- ✓ ديناميكية القطاع الغير رسمي الذي ساهم في زيادة العمل المنزلي
- ✓ إرتفاع المستوى التعليمي الذي أدى إلى تأخر سن الزواج

فالجزائر تعتبر من الدول القليلة عالميا التي تتميز بمشاركة نسوية ضعيفة في سوق العمل ،إن العمل النسوي في الجزائر يرتبط تطوره بالتغيرات الإقتصادية والإجتماعية فالبرغم من الضغوطات التي تعرفها مشاركة هذه الأخيرة تبقى ضئيلة مقارنة بالمشاركة الرجالية فاليد العاملة النسوية ضعيفة وهو ما سنحاول إظهاره حول البنية التطورية للعمل النسوي في الجزائر

**1.3 تطور معدل المشاركة للإناث ومقارنتها مع تطور مشاركة الذكور في سوق العمل:** وهو ما سيوضحه المنحنى التالي في المقارنة بين الذكور ومعرفة مستويات مشاركة الإناث في سوق العمل

**المنحنى رقم (08):يوضح مقارنة معدل المشاركة بين الذكور والإناث في سوق العمل للفترة 2001-2008**

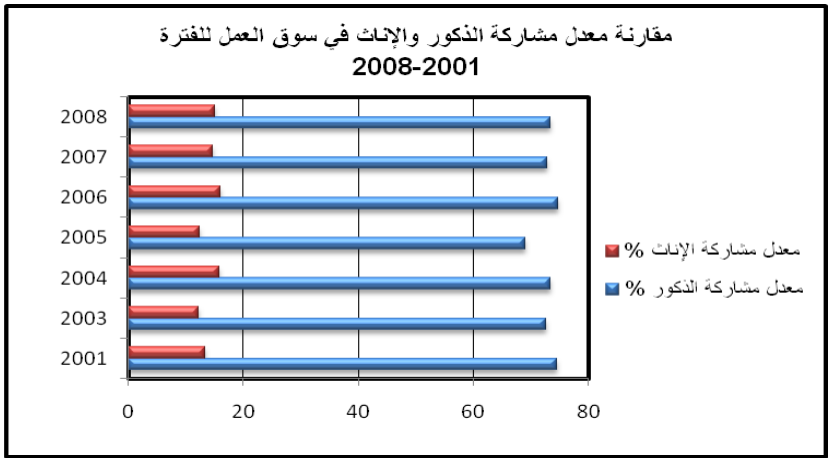


**المصدر** :الديوان الوطني للإحصاء

من خلال المنحنى يتضح لنا أن نسبة المشاركة للذكور في سوق العمل جد مرتفعة مقارنة مع مشاركة الإناث حيث قدرت سنة 2003 بـ74.6% لتعرف بعد تذبذبا في نسبها تراوحت بين الإرتفاع و

الإنخفاض إلى غاية أن بلغت سنة 2008 بـ73.5% وعلى العكس من ذلك تضاعف معدل المشاركة لدى الإناث تقريبا خلال الفترة من 2001-2008 أين بلغ سنة 2008 بـ 15.1% ،ولكن بالرغم من التطور الإيجابي لها هي أقل بكثير من مشاركة الذكور.

### 2.3 تطور بنية النساء العاملات حسب مكان الإقامة

ومن جهة أخرى أن معدلات النساء المشتغلات حسب الوسط الذي يقطن فيه يبقى متفاوت والمنحنى التالي سيبرز أعداد النساء ونسبهن حسب الوسط الجغرافي وذلك حسب الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2009.

**المنحنى رقم (09) :يوضح نسب العاملات في الوسط الحضري والريفي في الفترة 2003-2008**

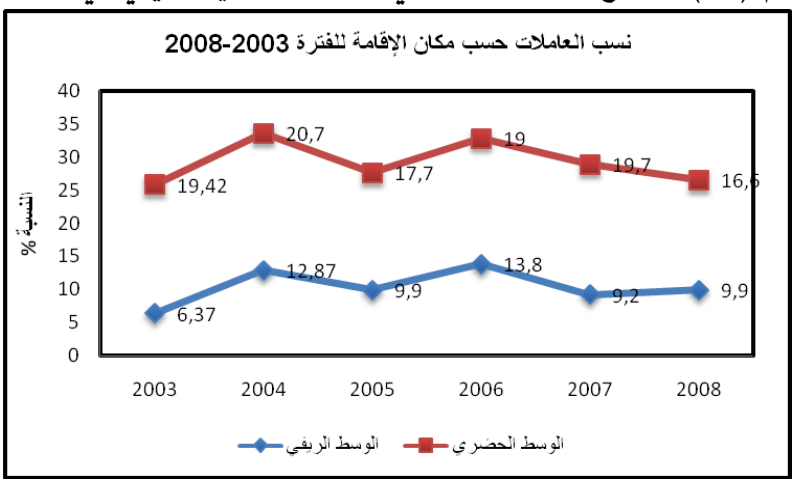


**Source :ons,2009.**

لم تقتصر مشاركة المرأة في العمل في المناطق الحضرية فحسب بل حتى المناطق الريفية المحافظة ولو كانت بنسب ضئيلة فمن خلال المنحنى يتبين لنا أن النسبة الكبيرة من نساء العاملات يتمركزن في الحضر بنسبة 16.6% مقارنة بالريف والتي بلغت نسبتها 9.9% وهذا سنة 2008 ،ويعود ذلك إلا أن المدن تتوفر على فرص أكثر من الريف لما فيها من مؤسسات إقتصادية وتعليمية والتي تمتص نسبة هائلة من اليد العاملة النسوية .

### 3.3 بنية النساء العاملات حسب الفئات العمرية

**المنحنى رقم(10) :يوضح نسبة النساء العاملات حسب الفئة العمرية لسنتي 1996و2003**

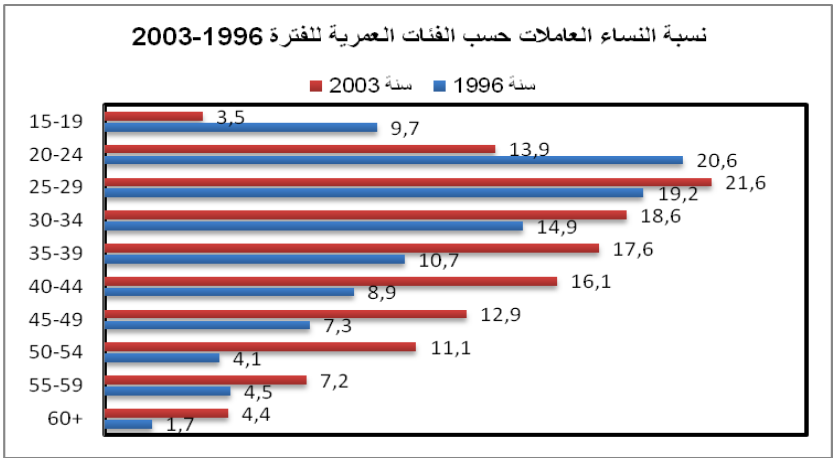


المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات ،تحقيق الشغل والمداخيل ،معطيات إحصائيات رقم 241، 2003

من المعطيات المبينة في المنحنى أن اكبر نسبة هي 19.2% بالنسبة لسنة 1996 و21.6% لسنة 2003 والتي تشمل الفئة العمرية [25-29 ] هذه الفئة النشطة والتي كثيرا ما تخص النساء الحاملات للشهادات والتي تعتبر دخولهن للعمل متوسط نظرا لإمتداد فترتهن التعليمية والتأهيل المتحصل عليه من السنوات تسمح لهن بالمطالبة بالعمل والتواجد فيه نظرا للإمكانيات التي تملكها ثم تأتي فئات العمرية من [30-49 ]وتنخفض نسبها نظرا لزواج البعض ورعاية الأطفال ،ثم تأتي الفئة العمرية [20-24 ] هذه الفئة التي لا تكون قد أكملت دراستها في أغلب الأحيان ،مما يؤدي بها إلى البحث عن العمل بإمكانيات قليلة و إذا ما جاءتها فرصة للزواج تترك البحث عن العمل ،أما من الفئة [15-19 ]فيرجع الإنخافض لعدم إتمامهن الدراسة ومن 50 سنة فما فوق تنخفض نسبة النساء المشتغلات نظرا للتقاعد أو التقاعد المبكر ،ومنه نستنتج وجود علاقة طردية من [15-29 ] فكلما زاد عمر المرأة زاد تواجدها في سوق العمل وعلى العكس للفئات بين [30-60 ] حيث تصيح العلاقة عكسية فكلما زاد عمر المرأة قل وجودها في سوق العمل .

**4.3 هيكلة النساء المشتغلات حسب قطاع النشاط الإقتصادي** : إن لقطاع النشاط الإقتصادي له أهمية في بروز المرأة في نشاطات معينة على حساب نشاطات أخرى

**الجدول رقم (03) يوضح هيكلة النساء العاملات حسب النشاط الإقتصادي % لسنتي 1996 و2003**

| قطاع النشاطات | 1996 | 2003 |
|---|---|---|
| الفلاحة | 1.8 | 11 |
| الصناعة | 7.4 | 24.2 |
| البناء والأشغال العمومية | 1.9 | 1 |
| التجارة | 4.6 | 2.9 |
| الخدمات | 23 | 12.5 |
| النقل | 61.3 | 48.4 |

**المصدر** :الديوان الوطني للإحصائيات ،معطيات سنة 1996،2003

من خلال قراءتنا للجدول أن قطاع الإدارة يشغل حوالي 61.3% أي أكثر من نصف اليد العاملة سنة 1996 ولا تمثل هذه النسبة سو 48.4% سنة 2003 ،أما عن قطاع الخدمات فشكلت النسبة سنة 1996 بـ 23% على غرار سنة 2003 أين عرف إنخفاض قدر بـ 12.5% ،أما قطاع الصناعة فقد سجل تراجعا في نسبته أين قدر بـ 7.4% سنة 1996 في حين سجل سنة 2003 نسبة 24.2% وهو إنعكاس لهذا التوجه فقد تضاعفت نسبة النساء المشتغلات في القطاع الصناعي ويفسر هذا التطور الشديد لحصة النساء العاملات في الصناعة بإنشاء مناصب شغل جديدة في القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي

أما عن قطاع الفلاحة فقد سجلت تحسنا ملحوظا في نسبها أين قدرت بـ 11% سنة 2003 في حين كانت تقدر في سنة 1996 إلا بـ 1.8% ،ويرجع هذا التحسن في نسب النساء العاملات في القطاع الفلاحي إلى نتائج مخططات التنمية وبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ،ليبقى في الأخير قطاعي البناء والأشغال العمومية أقل عددا من النساء المشتغلات.

**4.القطاع الغير رسمي**

**1.4 مفهوم القطاع الغير رسمي** : لقد تعددت مسميات القطاع الغير الرسمي كالاقتصاد الخفي ،إقتصاد الظل ،القطاع الموازي ،الغير منظم ،الإقتصاد الأسود ،إقتصادي الأرضي كلها مسميات تحاول إيجاد وصف شامل لهذه الظاهرة حيث لا تزال إشكالية المصطلح قائمة لحد الساعة بحيث يصعب تعريف عام ومحدد لهذه الظاهرة .

**1.4 تعريف المكتب الدولي للعمل** : حسب مكتب الدولي للعمل لا يوجد تعريف مقبول عالميا ينطبق تماما على الإقتصاد الغير الرسمي ، ومع ذلك فمن المتفق عليه أن هذا المصطلح يشمل عدد معتبر من العمال والمؤسسات والمقاولين(اصحاب المشاريع) يتميزون بخصائص يمكن تحديدها فيمايلي[16]:

- ✓ سهولة الدخول في النشاط و الإعتماد على موارد محلية
- ✓ الملكية العائلية للمؤسسات
- ✓ محدودية مستويات الأنشطة
- ✓ التكوين الخاص بالنشاط يكون خارج مجال التعليم المدرسي
- ✓ إنتشار المنافسة غير قانونية في السوق
- ✓ ممارسة أنشطة على أساس العمل والمبادرات الفردية

ومنذ عام 1972 يسعى المكتب الدولي للعمل إلى وضع تعريف عام للنشاطات غير رسمية وهذا من أجل مساعدة الإحصائين و الإقتصاديين .

**2.4 تعريف الديوان الوطني للإحصاء** : هو كل نشاط يقوم به الفرد سواء رجل او إمراة يمارس عملا داخل إطار البيت ويستفيد من هذا النشاط ،بحيث يسمح له بالحصول على عائد ويتمثل هذا النشاط في إنتاج السلع والخدمات لصالح المستخدم ويكون ذلك في إطار عقد عرفي لا يخضع إلى أي مراقبة مباشرة[17].

**3.4 خصائص النشاط الغير الرسمي** :حسب المكتب الدولي للعمل النشاط غير الرسمي هو نشاط غير زراعي يحمل واحدة أو أكثر من الخصائص التالية [18]:

- ✓نشاط غير مسجل لدى مصالح الضمان الإجتماعي ومصالح الضريبة و الإدرات العمومية والإحصائية
- ✓نشاط يمارس دون سجل تجاري
- ✓نشاط رئيسي أو ثانوي غير مصرح به وغير قانوني
- ✓نشاط ممارس بطرق تقليدية وعدم وجود عمليات محاسبية .

إن القطاع الغير رسمي في الجزائر وعلى غرار دول العالم وعلى وجه الخصوص أصبح يشغل حيزا كبيرا في السوق الجزائرية وخاصة فترة التسعنيات وبصفة خاصة العمالة التي تصنف في خانة التشغيل الغير رسمي في مثل هذا القطاع مؤثرة في ذلك على سوء تقديرات العمالة المشتغلة والبطالة ولقد ساهمت مختلف الأزمات الإقتصادية التي مرت بها الجزائر وبشكل كبير في تنامي ظاهرة الإقتصادي الموازي حيث مرت الجزائر بمرحلة إنتقالية جد صعبة ،بدءا بالأزمة الإقتصادية وما صاحبها من تغيرات و ذلك من خلال تبني خيار إقتصاد السوق ،و مرورا بالإصلاحات الهيكلية بالإضافة إلى عدم الإستقرا الأمني كل ذلك أثر على الجانب الإقتصادي وأدى إلى حدوث تشوهات كبيرة ،كتدني القدرة الشرائية للمستهلكين و إنتشار ظاهرتي البطالة والفقر[19].

**المنحنى رقم (11):يوضح حصة العمل الموازي من إجمالي التشغيل في الجزائر للفترة من 1992-2007**

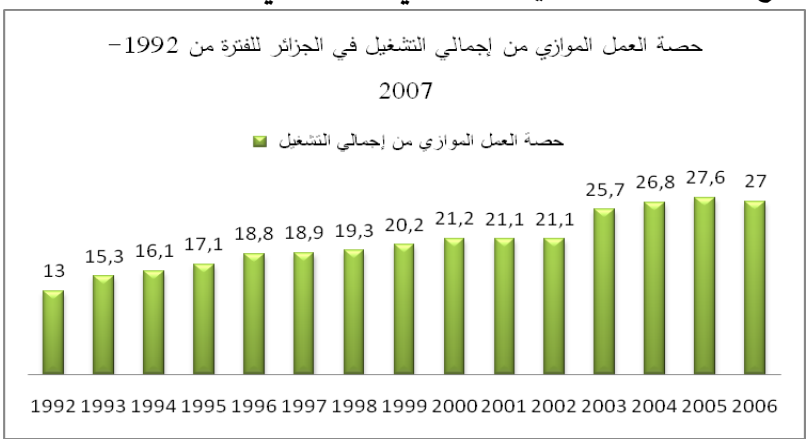


المصدر :الديوان الوطني للإحصاء

إن تدهور الوضع الإجتماعي وضعف القدرة الشرائية للمواطن وقلت فرص العمل فكان من الضروري على ذوي الدخول الضعيفة القيام وإضافة إلى عملهم الرسمي بنشاطات موازية كما هو موضح حسب المنحنى حيث إزدادت نسبة العمل الموازي الذي كان يقدر سنة 1992 بـ13% ليعرف إرتفاع تدريجيا إلى أن يبلغ سنة 2003 بـ 21.1% وهو قصد تغطية النفقات الإجتماعية من جهة و من جهة أخرى ان هناك فئة أخرى تعاني من البطالة يحاولون كسب قوتهم اليومي من خلال أنشطة تجارية على الارصفة أو القيام بممارسات أنشطة حرفية دون سجل تهربا من دفع الضرائب ،ليرفع إرتفاع والذي بلغ سنة 2007 بـ 27% .

**خاتمة**

شهد السلوك الديمغرافي في الجزائر نسقا سريعا فاق في بعض الأحيان كل التوقعات ، حيث كان التوازن الديمغرافي في الماضي مرتكزا على معدلات المرتفعة للخصوبة والوفاة ،قد تغير النمط في مراحل اللاحقة إثر الإنخفاض السريع لمعدلات الوفيات و المؤشر التركيبي لخصوبة النساء ،خاصة نتيجة التحسن في الرعاية الصحية ،وزيادة توقعات أمل الحياة اللذان أحدثا تغيرا في البنية العمرية للسكان أدى بدوره إلى زيادة أعداد السكان في أعمار النشاط الإقتصادي (64-15 ) فمن النتائج التي أفرزها أثر التحول الديمغرافي من خلال دراسة تطور وحجم ونسب القوة العاملة سواء المشتغلة أو غير المشتغلة بتحليل هيكلها وتمركزها وفق عدد من التصنيفات و بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء حيث وجدنا أن العمالة الجزائرية تعتمد بشكل كبير على الفئات الشابة التي لا يتعدى عمرها 35 سنة ،كما وجدنا أن العمالة تتركز في القطاعات الغير منتجة أكبر من القطاعات المنتجة إضافة إلى ذلك تبين لنا أن البطالة تتفاوت بين مختلف المناطق حيث تتمركز في الوسط الحضري أكبر منها في الريف أنه إذ نجد نسبتها كبيرة عند الشباب .

و إن تحليل وضعية الشغل في الجزائر يحمل جملة خصوصيات بدءا بإختلال متزايد بين طلب مستمر على الشغل وعرض محتشم ومما قد يزيد الوضع تفاقما هو عودة معدلات النمو الديمغرافي إلى التزايد ،نسب التسرب المدرسي ،أيضا توافد العمالة النسوية المتزايدة على سوق العمل ،فإن هذا التزايد سيصعب من مهمة سوق العمل في تدارك التأخر المتراكم عليه فإنه يشكل في حقيقة الأمر إنتفاضة ضد الضغط الإجتماعي الموجه إليه ،كما أن هذه القفزة تترجم بتزايد في نسب الفقر من جهة وديناميكية القطاع الغير رسمي في تلبية الرغبات على العمل إذا لم يتمكن القطاع الرسمي من إستدراك ذلك وهذا دون أن ننسى بطالة الشباب المتحصل على الشهادات الجامعية ،وعليه فإن إستمرار الفارق بين العرض والطلب على العمل في تزايد فإن هذا التوجه سيكون صوب النشاطات غير مهيكلة .

*** قائمة المراجع:**


[1]فضيل عبد الكريم ،محمد صالي ،النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر ،مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية ،العدد 17 ،ديسمبر2014،ص120 .

[2]Cald well ,John,C, (1976),**Toward A Restatement of Démographic Transition Theory,population and Development** Review 2,pp361.363.

[3]عبد القادر محمد عبد القادر عطية،النظرية الإقتصادية الكلية ،الدار الجامعية للكتاب ،مصر ،1997 ، ص ص 310-312 .

[4]ONS, (2004), Données statistiques, (Activité et emploi et chômage) au 3eme trimestre, Nº 411, p 02.

[5] Delenda Aissa ,Abdelkrim Fodil,«La Transition Démographique En Algérie»,Revue des sciences Humaines-Université Mohamed Khider Biskra,;N10,Novembre 2006. p55.

[6] Delenda Aissa, Abdelkrim Fodil ,opcité,p56.

[7] Delenda Aissa, Abdelkrim Fodil, opcité,p57.

[8] Delenda Aissa, Abdelkrim Fodil ,opcité ,p58

[9] جميلة عطال ،أثر الوفيات في الإنتقال الديمغرافي دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا ،كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية ،جامعة باتنة ،السنة الجامعية 2014/2013 ص 26.

[10] عطال جميلة ،مرجع نفسه ،ص 27.

[11] فتحي محمد أبو عيانة ،**جغرافية السكان وأساس الديمغرافية العامة** ،دار الجامعات المصرية ،سنة 1997 ،ص 103

[12] كامل بكري ،محمود يونس ،عبد النعيم مبارك ،**الموارد و إقتصادياتها**،دار النهضة العربية ،بيروت 1986 ،ص 318

[13]Données statistiques série 294,1998.

[14]رماش هاجر ،إتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم الإقتصادية ،كلية العلو الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة قسنطينة 2 ،ص 102 .

[15]Mohamed Saib Musette, Mohamed Arezki isli ,Nacer eddine Hammouda,«**Marché du travail et emploi en algérie éléments pour une politique national de l'emploi profil de pays** »,programme « Des emplois en algérie »,organisation international du travail ,Bureau l'OIT à Alger, octobre 2003,p19.

[16] Bureau Internationale Du Travail **: Résolution et conclusions concernant le travail décent et l'économie informelle**, adoptées le 19 juin 2002, Conférence internationale du Travail, 90e session, Genève ,p58.

[17] علي عزوز ،عبد الباسط بوزيان ،"الإقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر "،ورقة في إطار الملتقى الوطني حول الإقتصاد الموازي ،المركز الجامعي سعيدة ،ص 4 .

[18] Bureau Internationale Du Travail **: Résolution et conclusions concernant le travail décent et l'économie informelle**, opcité,p58.

[19] Jacques charmes, Secteur Informel et emploi informel au Maghreb :une Etat des Lieux et des connaissances par Rapport A D'autre expériences dans le monde , Institut de Recherche pour le Développement (IRD, Paris) ,p 10.

# دور التكوين التكميلي في ترقية العامل بالمؤسسة الجزائرية

**أ.مولـودي محمد**

**جامعة أدرار،الجزائر**

**الملخص :**

الغرض من هذا البحث إثارة هذا النوع من التكوين والذي يعد شرط أساسي للاستفادة من الترقية وحسب ما يصدر من هناك وهناك من محتوى مادة التكوين أضف إلى ذلك المدة والمكان وقد يترتب على ذلك نقص في الخدمات المقدمة وخاصة في القطاعات الحساسة كالصحة والتعليم وقد يكون عبء اقتصادي كبير في التحولات الاقتصادية الجديدة.

***Abstract:***

The purpose of this research raise this kind of configuration, which is a prerequisite to benefit from the upgrade, according to what comes from there, and from there the content of configuration items Add to that the duration and the place was the consequent shortage of services provided, especially in sensitive health and education sectors may be significant economic burden in the new economic transformations.

**مقدمة:**

لقد اعتبر العامل البشري في الفكر الاقتصادي كجزء من العمل، وبعد أن كان كعنصر منافس للمورد المادي أصبح الشغل الشاغل لمسيري إدارة الموارد البشرية في المؤسسات حيث تُحدد مدى الحاجة إلى معرفة الإمكانيات التي تسخرها للرفع من كفاءة الموظف، و أن نجاح المؤسسة يأتي عن طريق نجاح مواردها البشرية إذ تعد الثروة الحقيقية للمؤسسات،كما أن الاهتمام بالموارد البشرية في جميع المؤسسات بصفة عامة، سواء كانت عمومية أو خاصة اقتصادية أو خدماتية، حيث أصبحت الموارد البشرية تمثل الركيزة الأساسية بالنسبة لأي تنظيم و كذلك الوظيفة الأساسية التي تسبق الوظائف الأخرى.

**الإشكالية:**

إن الخدمات التي تقدمها المؤسسات العمومية وخاصة قطاعي التربية و الصحة لما لهما لكل منهما أهمية تكتسي زرع الأمل في وجوه المترددين والمحتاجين للعلاج ، وتلقين السلوك المعرفي الصحيح للمتعلمين في الأطوار المختلفة يحتاج إلى تكوين مستمر من أجل تقديم خدمة متكاملة وذات جودة عالية لمستحقها،لذا أو لت المؤسسات التربوية في لسلك التربية والتعليم التابعة للوظيفة العمومية خاصة الجنوبية منها أضف إلى ذلك المؤسسات الصحية التي تكاد تخلو من المورد البشري المتخصص ، مما ينعكس ذلك سالبا على صحة المواطن القاطن في تلك المناطق ولرفع من قدراته وإمكاناته لا بد من توافر عنصرا بشريا